دور التحكيم الرياضى فى فض المنازعات الرياضية

دكتور/ إسلام مكرم عبدالسلام غانم
مدرس مادة بكلية التربية الرياضية للبنين
جامعة الأسكندرية

مقدمة ومشكلة البحث

يُعد القضاء الطريق الطبيعى لفض المنازعات التى تنشأ بين الأفراد ، وإقرار العدالة فى المجتمع ، ولكن مع تقدم الحياة الإقتصادية ، والتغير فى أنماط العلاقات التجارية ، ظهرت وسائل أخرى إختيارية يلجأ إليها الأطراف بمحض إرادتهم لفض المنازعات التى تنشأ بينهم ، بدلاً من لجوئهم إلى نظام التقاضى أمام المحاكم التى تنظمها الدولة .

ومن أهم هذة الوسائل الإختيارية ، نظام التحكيم الذى يعد السبيل الأكثر قبولاً لدى أطراف النزاع ، لكونة الوسيلة المُثلى لفض تلك المنازعات . (٣ : ٥)

حيث أن أكثرالمنازعات الرياضية شيوعاً هى التى تنشأ بسبب تفسير العقود فى المجال الرياضى أو تنفيذها مثل عقود رعاية اللاعبين المحترفين ، عقود إستخدام العلامات التجارية خلال المسابقات الرياضية ، عقود الدعاية والإعلان ، عقود التدريب بين المدربين والأندية ، عقود وكلاء تنظيم المباريات ، المنازعات الرياضية الأخرى . (١٠ : ١٢٨)

ويعد " **مركز التسوية والتحكيم الرياضى المصرى** " المحكمة الرياضية التى تختص بتسوية كافة المنازعات الرياضية التى تكون أياً من أطرافها أحد الهيئات الرياضية أو أعضائها ، وذلك عن طريق الوساطة أو التوفيق أو التحكيم الرياضى ، ومع إتساع دور مركز التسوية والتحكيم الرياضى ، وزيادة عدد الدعاوى التى تُعرض على هيئاتة التحكيمية ؛ حيث نُظر أمام المركز ما يربو على (٣٧٦) دعوى تحكيمية واستئنافية وبطلان منذ إنشائة فى ٣١ مايو ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠.

ومن ثم ، فالتحكيم وسيلة استثنائية لتسوية المنازعات بعيداً عن القضاء ، فمن خلالة تصدر هيئة التحكيم أحكاماً لها قوة الأمر المقضى به ، ولكن هذا لا يعنى وجود

فصل تام بين التحكيم وقضاء الدولة ، فهناك أمور لاغنى فيها لهيئة التحكيم عن الاستعانة بهذا القضاء .

ويذكر جورجى شفيق سارى (١٩٩٩) أن التحكيم على النحو السابق الإشارة إلية وإن كان يحقق نوعاً متميزاً من العدالة ، وهى عدالة مرنة تراعى مصالح أطراف النزاع ، وتتناسب مع ظروفهم للوصول إلى حلول مرضية لأطراف النزاع فضلاً عما يحققة التحكيم من سرعة الفصل فى المنازعات ، وسرية النزاع ، وبساطة ومرونة الإجراءات ، وحرية إختيار المحكمين ، إلا أن البعض يرى أن التحكيم يشوبة بعض العيوب ، أبرزها : ارتفاع نفقاته ، وحرمان الخصوم من بعض الضمانات القضائية . (٤: ٢١)

وبصرف النظر عن مزايا وعيوب التحكيم ، صار اللجوء إلية كبديل للقضاء ؛ لحسم المنازعات الرياضية ، يشكل أحد العوامل التى تؤدى إلى جذب الاستثمارات الرياضية ، والنهوض بالواقع الرياضى نحو بيئة رياضية متقدمة .

وقد أعتمد الباحث فى تحديد مشكلة البحث على الوثائق والمستندات والقوانين المنظمة للتحكيم الرياضى ومنها قانون الرياضة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ (مرفق١) ، لأئحة مركز التسويه والتحكيم الرياضى (مرفق٢)، لائحة اللجنة الأولمبية (مرفق٣)، وذلك من خلال التعرض للنصوص والبنود القانونية المتعلقة بالتحكيم الرياضى وإلقاء الضوء على أهم النصوص والبنود المرتبطة بمشكلة البحث ، كما أعتمد الباحث على مجلة التحكيم الرياضى من خلال حصر الدعاوى التحكيمية والتعرف على موضوعها وإجراءات قيدها بمركزالتسوية والتحكيم الرياضى

وبإطلاع الباحث على هذة القوانين واللوائح تبين أنها لم تتناول العديد من المسائل المتعلقة بالتحكيم الرياضى ، منها أنها أخفقت فى تحقيق العديد من الضمانات التحكيمية ، كخلو قانون التحكيم من القيود التى تحول دون تعيين المحكمين من الأقارب أو الأصهار بدرجة معينة لأطراف النزاع أسوه بالقضاه ، كذلك طول فترة التقاضى حيث أنة فى كثير من الأحيان تزيد عن (٦) أشهر حتى يتم الفصل فى المنازعة الرياضية ، وهذا يتنافى مع مزايا التحكيم الرياضى من سرعة إجراءاتة فى تسوية النزاع.

كما قام الباحث بالرجوع لنتائج الدراسات السابقة والتوصيات التى تؤكد على أهمية النقطة البحثية ومدى إرتباطها بالبحث ، كدراسة **طلعت محمد دويدار (٢٠١٩) ، على أمين يوسف (٢٠١٣) ، إذياب المغربى ذياب على** (٢٠٢١) ، **محمود نورى حسن محمد** (٢٠١٥) . حيث توصلت نتائج تلك الدراسات إلى أن اللجوء لمركز التسوية والتحكيم الرياضى يُعنى الإتفاق الضمنى على الخضوع للنظام الإجرائى الوارد بلائحة مركز التسوية ، خلو قانون التحكيم فى العقود الإدارية من القيود التى تحول دون تعيين المحكمين من الأقارب أو الأصهار لأطراف النزاع لدرجة معينة ، تميز التحكيم فى عقود الإستثمار بسرعة إجراءاتة فى تسوية النزاع والمرونة المتناسبة مع طبيعة النزاع والسرية فى إجراءاتة ، أن المشرع المصرى سمح باللجوء إلى التحكيم فى العقود الإدارية الدولية بعدما كان يلتزم الصمت التام فى هذا الأمر . ومن خلال قيام الباحث بمسح مرجعى للدراسات المرجعيه فى المجال الرياضى تبين انه لم تتطرق أي من هذه الدراسات للتعرف على دور التحكيم فى فض المنازعات الرياضية ، وهذا ما دفع الباحث لإجراء هذه الدراسة ؛ للتعرف علي دور التحكيم فى فض المنازعات الرياضية.

أهمية موضوع الدراسة :

إن دراسة التحكيم فى فض المنازعات الرياضية يستمد أهميتة من الدور الذى يؤدية فى المجال الرياضى من خلال البت فى كثير من المنازعات الرياضية خاصة المتعلقة بالاستثمار فى المجال الرياضى ومن خلال إستعراض واقع المنازعات الرياضية نجد أنها فى حاجة ماسة إلى مثل هذة الدراسة وذلك للأسباب الآتية :

- كثرة المنازعات الرياضية بين المؤسسات والهيئات الرياضية وتنوعها .
- كثرة عقود الاستثمار فى المجال الرياضى حيث تحتاج مثل هذة العقود إلى سرعة البت فى المنازعات الناشئة عنها ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التحكيم الرياضى علاوة على وجود اعقاد سائد لدى المستثمرين بأن الأجهزة القضائية فى الدولة لا تتمتع باستقلال تام فى مواجهة السلطة السياسية .

- لم يحظ التحكيم فى المجال الرياضى بالقدر الكافى من الاهتمام ، مما آثار العديد من المسائل القانونية سواء الإجرائية أو الموضوعية وهو ما سنحاول معالجتة فى هذة الدراسة .

مصطلحات البحث:

مركز التسوية والتحكيم الرياضى: هو المركز المنشأ باللجنة الأولمبية المصرية المصرية ، ويتمتع بالشخصية الإعتبارية ويفصل فى المنازعات الرياضية وفق المادة (٦٧) من قانون الرياضة .

شرط التحكيم : هو ما يرد فى العقد أو الإتفاق المبرم بين طرفية بإحالة النزاع الذى ينشأ مستقبلاً بين الطرفين إلى التحكيم

مشارطة التحكيم : إتفاق مستقل بين المتنازعين بعد وقوع النزاع ودون أن يكون منصوص على التحكيم فى العقد الأصلى

هدف البحث : التعرف على دور التحكيم الرياضى فى فض المنازعات الرياضية من خلال التحكيم فى: – الدعاوى التحكيمية .

– الدعاوى الإستئنافية .

– دعاوى البطلان .

تساؤلات البحث : ما هو دور التحكيم فى فض المنازعات الرياضية ؟

ماهى الدعاوى التحكيمية ؟

ماهى دعاوى الإستئناف ؟

ماهى دعاوى البطلان ؟

إجراءات البحث :

– **منهج البحث** : المنهج التحليلى لمناسبتة لطبيعة الدراسة وذلك بتحليل الوثائق واللوائح والقوانين المتعلقة بالتحكيم الرياضى

– **مجتمع البحث** : مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري .

– **عينة البحث** : ٣٤٥ من الدعاوى التحكيمية فى مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري .

– **المجال الزمنى:** الدعاوى التحكيمية فى مركز التسوية من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠ .

المعالجات الاحصائية:

تم اجراء المعالجات الاحصائية باستخدام برنامج SPSS Version 25 وذلك عند مستوى ثقة (٠.٩٥) يقابلها مستوى دلالة (احتمالية خطأ) ٠.٠٥ وهى كالتالى :

- **التكرار – النسبة المئوية% – مربع كاى – مستوى الدلالة.**

أدوات جمع البيانات :

اعتمد الباحث فى جمع البيانات على :

- مجلة التحكيم الرياضى الصادرة عن مركز التسوية (مرفق٤) من خلال الإطلاع على إحصائية الدعاوى التحكيمية بالمركز .
- قانون الرياضة رقم (٧١) لسنة٢٠١٧ ، ولائحة النظام الأساسى لمركز التسوية والتحكيم الرياضى
- لائحة اللجنة الأولمبية المصرية .
- بعض أحكام التحكيم (مرفق٥) ، وذلك من خلال الإطلاع على القواعد والإجراءات المنظمة للتحكيم الرياضى .

عرض ومناقشة النتائج

جدول رقم (١)

الدلالات الإحصائية الخاصة بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاى للدعاوى التى قيدت فى مركز التسوية والتحكيم الرياضى

م	الدعاوى	التكرار	النسبة المئوية%	مربع كاى	مستوى الدلالة
١	الدعاوى التحكيمية فى الدرجة الأولى	٢٨١	%٨١.٤٥	*٣٦١.٥٣٠	٠.٠٠٠
٢	الدعاوى الإستئنافية	٤٣	%١٢.٤٦		
٣	الدعاوى البطلان	٢١	%٦.٠٩		
	المجموع	٣٤٥	%١٠٠.٠٠		

*قيمة مربع كاى الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ (٥.٩٩)

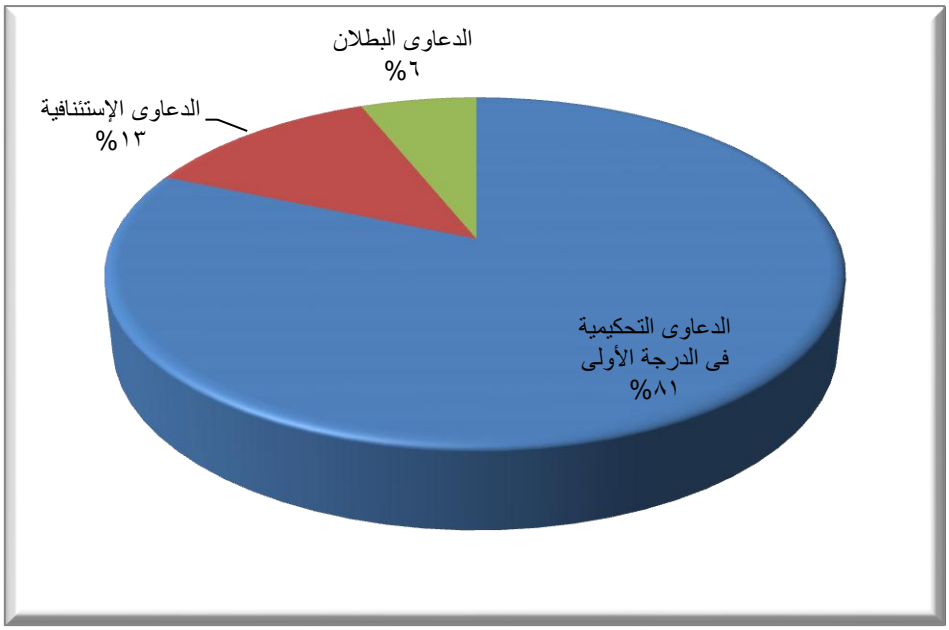

الشكل البيانى رقم (١) الخاص بالتكرار والنسبة المئوية للدعاوى التى قيدت فى مركز التسوية والتحكيم الرياضى

يتضح من الجدول رقم (١) والشكل البيانى رقم (١)الخاص بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاى للدعاوى التى قيدت فى مركز التسوية والتحكيم الرياضى بلغ تكرار (الدعاوى التحكيمية فى الدرجة الأولى) (٢٨١ بنسبة ٨١.٤٥%) وبلغ تكرار (الدعاوى الإستئنافية) (٤٣ بنسبة ١٢.٤٦%) وبلغ تكرار (الدعاوى البطلان) (٢١ بنسبة ٦.٠٩%) ، كما بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة (٣٦١.٥٣٠) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ (٥.٩٩).

حيث كان إجمالى عدد الدعاوى التحكيمية فى الدرجة الأولى التى تم البت فيها بواقع (٢٨١) دعوى وذلك فى السنة التحكيمية الأولى (٢٠١٧) ، وهذا يعنى أن المجال الرياضى كان فى أمس الحاجة إلى وجود مركز لتسوية المنازعات الرياضية .

وهذا يتفق مع دراسة **على على أمين يوسف** (٢٠١٣) من أن اللجوء إلى التحكيم فى الآونة الأخيرة نتيجة منطقية لما شهدة العالم من تطور هائل فى الاقتصاد وجذب الاستثمارات ، وتوالت الخطوات للآخذ بأليات السوق والإنفتاح على العالم الخارجى ، وهنا بدأت تظهر مشكلة

الإجراءات البطيئة للقضاء ، وأصبح علاج تلك المشكلة من خلال اللجوء إلى التحكيم كوسيلة فعالة وسريعة لحسم تلك المنازعات .

جدول رقم (٢)

الدلالات الإحصائية الخاصة بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاى لدعاوى الدرجة الاولى طبقا للسنة

م	الدعاوى	التكرار	النسبة المئوية%	مربع كاى	مستوى الدلالة
١	1ق لسنة ٢٠١٧	١٨٧	%٦١.٥١	*٢٢٤.٦٨٤	٠.٠٠٠
٢	2ق لسنة ٢٠١٨	٥٧	%١٨.٧٥		
٣	3ق لسنة ٢٠١٩	٣٩	%١٢.٨٣		
٤	4ق لسنة ٢٠٢٠	٢١	%٦.٩١		
	المجموع	٣٠٤	%١٠٠.٠٠		

*قيمة مربع كاى الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ (٧.٨٢)

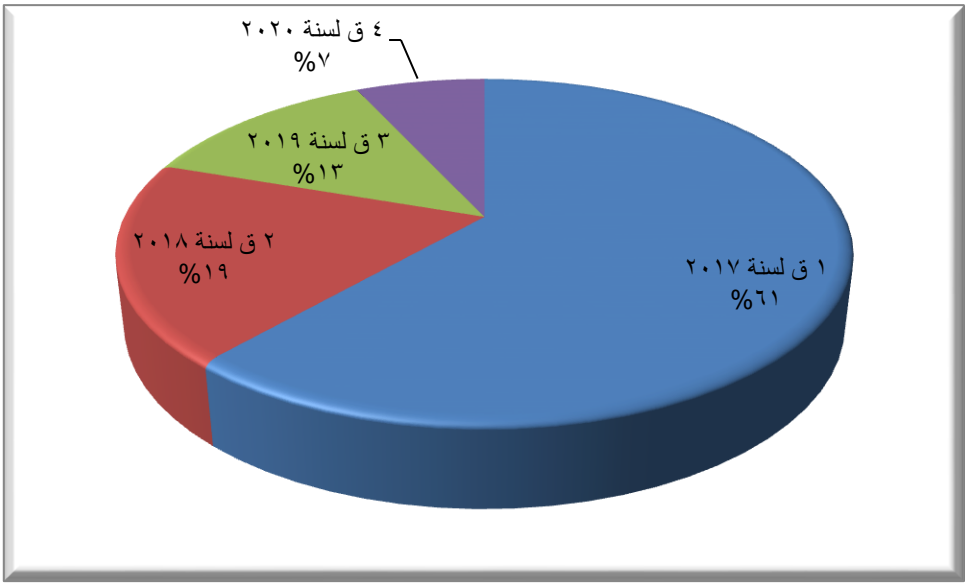

الشكل البيانى رقم (٢) الخاص بالتكرار والنسبة المئوية لدعاوى الدرجة الاولى

يتضح من الجدول رقم (٢) والشكل البيانى رقم (٢)الخاص بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاى لدعاوى الدرجة الأولى بلغ تكرار (ق لسنة ٢٠١٧) (١٨٧ بنسبة ٦١.٥١%) وبلغ

تكرار (2ق لسنة ٢٠١٨) (٥٧ بنسبة ١٨.٧٥%) وبلغ تكرار (3ق لسنة ٢٠١٩)(٣٩ بنسبة ١٢.٨٣%) وبلغ تكرار (4ق لسنة ٢٠٢٠)(٢١ بنسبة ٦.٩١%) ، كما بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة (٢٢٤.٦٨٤) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ (٧.٨٢).

وللتعرف على دور مركز التسوية والتحكيم الرياضى فى فض المنازعات الرياضية يتضح للباحث من خلال إلإطلاع على الإحصائية الصادرة عن مركز التسوية فيما يخص دعاوى الدرجة الأولى أن هناك تناقص فى الدعاوى التحكيمية فضلاً عن سرعة البت فيها ،حيث بلغ إجمالى عدد دعاوى الدرجة الأولى (٣٠٤) دعوى تم البت فى (٢٨١) دعوى موزعين كالتالى (١٨٧) دعوى فى عام ٢٠١٧ تم الحكم فيهم جميعاً ، (٥٧) دعوى فى عام ٢٠١٨ تم الحكم فيهم جميعاً ، (٣٩) دعوى فى عام ٢٠١٩ تم الحكم في (٣٢) دعوى منهم (٤) دعاوى تم حفظهم ، (٢١) دعوى فى عام ٢٠٢٠ تم الحكم فى (٥) دعاوى ويوجد دعوى واحدة معلقة وتم الحكم فيها فى الشق العاجل .

وهذا يدل على الدور الفعال لمركز التسوية والتحكيم الرياضى فى تسوية الكثير من المنازعات الرياضية ، بالإضافة لدور المركز فى الوساطة والإتفاق بين أطراف النزاع .

كما أن هذا يتفق مع نتائج دراسة **أيمن سيد محمد عبدالرحمن (٢٠٢٠)** حيث تنوعت الدعاوى التحكيمية فى الدرجة الأولى بين دعاوى خاصة بتطبيق أحكام قانون الرياضة وأحكام الأنظمة الأساسية للجنة الأولمبية المصرية والأندية والإتحادات الرياضية وأعضاء الجمعيات لهذة الإتحادات ومنها الدعوى رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٧ المقامة من رئيس الإتحاد المصرى للكارتية ضد رئيس اللجنة الأولمبية المصرية بسبب رفض اللجنة الإولمبية نشر لأئحة النظام الأساسى للإتحاد وحكمت الهيئة التحكيمية بإلزام اللجنة الأولمبية بنشر اللأئحة الصادرة من الجمعية العمومية للاتحاد .

جدول رقم (٣)

الدلالات الإحصائية الخاصة بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاى لدعاوى الإستئناف طبقا للسنة

م	الدعاوى	التكرار	النسبة المئوية%	مربع كاى	مستوى الدلالة
١	1ق لسنة ٢٠١٨	٢٩	%٥٩.١٨	*١٤.٨٥٧	٠.٠٠١
٢	2ق لسنة ٢٠١٩	١١	%٢٢.٤٥		
٣	3ق لسنة ٢٠٢٠	٩	%١٨.٣٧		
	المجموع	٤٩	%١٠٠.٠٠		

*قيمة مربع كاى الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ (٥.٩٩)

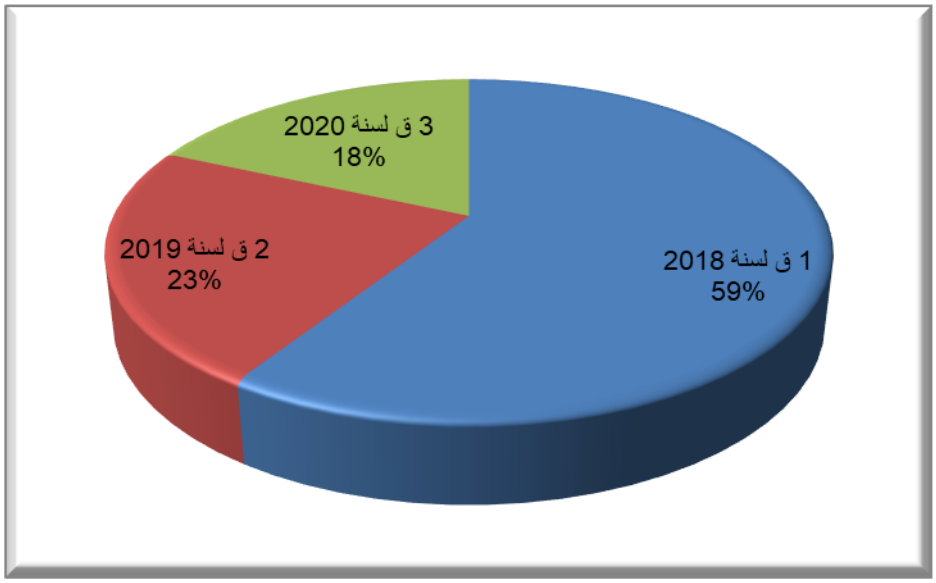

الشكل البيانى رقم (٣) الخاص بالتكرار والنسبة المئوية لدعاوى الإستئناف.

يتضح من الجدول رقم (٣) والشكل البيانى رقم (٣)الخاص بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاى لدعاوى الإستئناف بلغ تكرار (1ق لسنة ٢٠١٨) (٢٩ بنسبة ٥٩.١٨%) وبلغ تكرار (2ق لسنة ٢٠١٩) (١١ بنسبة ٢٢.٤٥%) وبلغ تكرار (3ق لسنة ٢٠٢٠)(٩ بنسبة ١٨.٣٧%) ، كما بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة (١٤.٨٥٧) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ (٥.٩٩).

كما يتضح للباحث الدور الفعال لمركز التسوية والتحكيم الرياضى فى تسوية الكثير من المنازعات الرياضية من خلال البت فى دعاوى الإستئناف حيث بلغ إجمالى عدد دعاوى الإستئناف (٤٩) دعوى تم البت فى (٤٣) دعوى موزعين كالتالى (٢٩) دعوى فى عام ٢٠١٨ تم البت فيهم جميعاً ، (١١) دعوى فى عام ٢٠١٩ تم البت فى (٩) دعاوى ، (٩) دعاوى فى عام٢٠٢٠ تم البت في (٥) دعاوى.

جدول رقم (٤)

الدلالات الإحصائية الخاصة بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاى لدعاوى البطلان طبقا للسنة

م	الدعاوى	التكرار	النسبة المئوية%	مربع كاى	مستوى الدلالة
١	1ق لسنة ٢٠١٨	١٣	%٥٦.٥٢	*٧.٩١٣	٠.٠١٩
٢	2ق لسنة ٢٠١٩	٨	%٣٤.٧٨		
٣	3ق لسنة ٢٠٢٠	٢	%٨.٧٠		
	المجموع	٢٣	%١٠٠.٠٠		

*قيمة مربع كاى الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ (٥.٩٩)

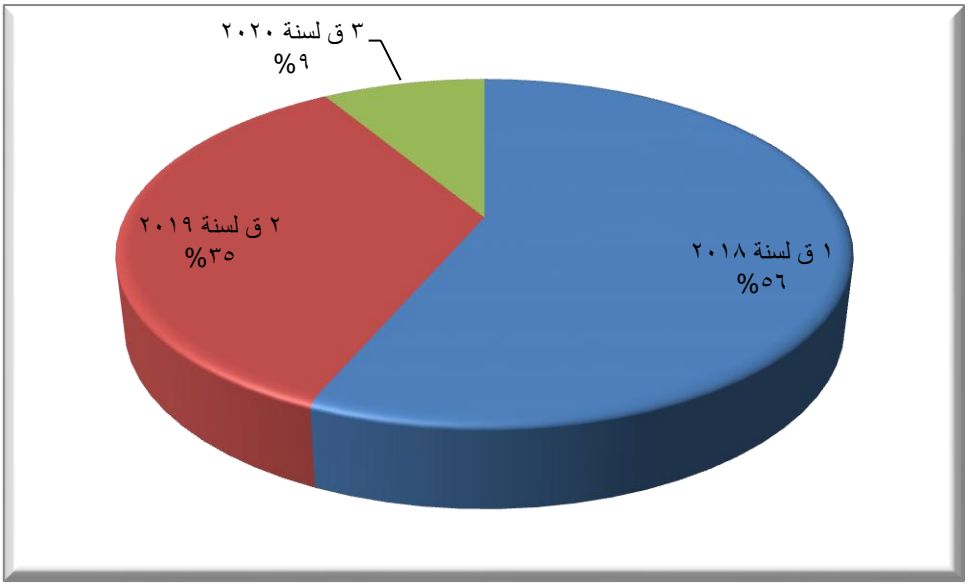

الشكل البيانى رقم (٤) الخاص بالتكرار والنسبة المئوية لدعاوى البطلان

يتضح من الجدول رقم (٤) والشكل البيانى رقم (٤)الخاص بالتكرار والنسبة المئوية ومربع كاى لدعاوى البطلان بلغ تكرار (1ق لسنة ٢٠١٨) (١٣ بنسبة ٥٦.٥٢%) وبلغ تكرار (2ق لسنة ٢٠١٩) (٨ بنسبة ٣٤.٧٨%) وبلغ تكرار (3ق لسنة ٢٠٢٠)(٢ بنسبة ٨.٧٠%) ، كما بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة (٧.٩١٣) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ (٥.٩٩).

حيث يتضح للباحث أيضاً أهمية دور مركز التسوية فى تسوية وفض كثير من المنازعات الرياضية من خلال إتباع الإجراءات والقواعد القانونية والتحكيمية ويتضح ذلك من ضآلة وقلة دعاوى البطلان ،حيث بلغ إجمالى عدد دعاوى البطلان (٢٣) دعوى تم البت فى (٢١) دعوى موزعين كالتالى (١٣) دعوى فى عام ٢٠١٨ تم البت فيهم جميعاً ، (٨) دعاوى فى عام ٢٠١٩ تم البت فيهم جميعاً ، (٢) دعوى فى عام ٢٠٢٠ لم يتم البت فيها .

كما أنة من خلال إطلاع الباحث على مجلة التحكيم الرياضى فيما يتعلق بأسباب بطلان بعض الدعاوى التحكيمية تبين أن هناك تنوع فى هذة الأسباب حيث تعلق بعضها بعدم وجود إتفاق تحكيم بيت الهيئات الرياضية أو أحد أعضائها أو كان هذا الإتفاق باطلاً أو قابلاً للإبطال أو سقط بإنتهاء مدتة ، أو كان أحد طرفى اتفاق التحكيم فاقد الأهلية أو ناقصها وفقاً للقانون الذى يحكم

أهلية ، تعذر أحد طرفى التحكيم عن تقديم دفاعة بسبب عدم إعلانة أعلاناً صحيحاً بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو لأى سبب آخر خارج عن إرادتة ، استبعاد حكم التحكيم تطبيق القانون الذى اتفق الأطراف على تطبيقة على موضوع النزاع ، تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين محكمين على وجة مخالف للقانون أو لإتفاق الأطراف ، وقوع بطلان فى حكم التحكيم أو كانت إجراءات التحكيم باطلة بطلاناً أثر فى الحكم ، فصل حكم التحكيم فى مسائل لا يشملها إتفاق التحكيم أو جاوز حدود هذا الإتفاق .

وهذا يتفق مع نتائج دراسة **على على أمين يوسف (٢٠١٣)** فيما تضمنة قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ من إطلاق الحرية لأطراف التحكيم من إختيار القانون الواجب التطبيق على النزاع ، حيث أن قيام هيئة التحكيم بإختيار قانون أخر على الذى اتفق علية أطراف النزاع من شأنة إبطال حكم التحكيم .

الإستخلاصات :

من خلال ما سبق توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

١- فاعلية مركز التسوية والتحكيم الرياضى فى الفصل فى دعاوى الدرجة الأولى .

٢- تنوع الدعاوى التحكيمية المعروضة على مركز التسوية ما بين دعاوى متعلقة بعقود رعاية اللاعبين المحترفين ، عقود الدعاية والإعلان ، عقود التدريب بين المدربين والأندية

٣- تناقص الدعاوى التحكيمية المعروضة على المركز .

٤- سرعة الفصل فى الدعاوى التحكيمية حيث يتم الفصل فى تلك الدعاوى فى مدة لاتتجاوز ستة أشهر

٥- هناك فرق بين شرط التحكيم وهو إتفاق طرفى المنازعة على تسوية ما قد ينشأ بينهما من نزاع بطريق التحكيم ، وبين مشارطة التحكيم وهو إتفاق طرفى المنازعة على تسوية النزاع بعد نشوئة .

٦- فاعلية مركز التسوية والتحكيم الرياضى فى الفصل فى دعاوى الإستئناف حيث تم البت فى ٤٣ دعوى من أصل ٤٩ دعوى تحكيمية .

٧- أن هيئة التحكيم تطبق قانون الرياضة واللوائح الأساسية للهيئات الرياضية ذات الصلة بالنزاع ، فإذا لم يوجد نص حكمت هيئة التحكيم بمقتضى مبادئ الميثاق الأولمبي الدولى ، فإذا لم يوجد فمبقتضى مبادئ العدالة والإنصاف .

٨- أن هناك منازعات تخضع لنظام المحكم الفرد كالمنازعات المتعلقة بشئون العضوية أو إنتخابات مجلس الإدارة أو التى لا تزيد قيمتها عن الف جنية .

التوصيات :

١- مركز التسويه والتحكيم الرياضى فى حقيقة محكمة رياضية محايدة تفصل فى المنازعات الرياضية ؛ فإن هذا يحتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بما يكفل تحقيق استقلالية المركز من الناحية التنظيمية والإدارية والمالية ، وعدم خضوعة لأى وصايه إدارية أخرى

٢- ضرورة تضمين قانون التحكيم بالعديد من القيود التى تحول دون تعيين محكمين من أقارب أو أصهار أطراف النزاع وذلك حتى الدرجة الرابعه وذلك من أجل تحقيق حيدة ونزاهة المحكمين

٣- وضع قواعد حاسمة تؤكد على عدم إختيار أياً من المحكمين ممن يكون لهم عضوية فى مجلس إدارة أو هيئة رياضية أو يعمل بوظيفة رياضية أخرى بأجر أو بدون أجر فى أى نادى أخر يكون طرفاً فى النزاع .

٤- عقد دورات تدريبية لتخريج محكمين جدد تتمثل فى مواد قانونيه ، ورياضية ، خاصة فى الميثاق الأولمبيى وقانون الرياضة ، لائحة مركز التسوية ، اللوائح الاسترشادية ، التأهيل الفنى .

٥- إصدار كارنية للمحكم بإعتمادة محكماً بعد إتمام الدورة التدريبية .

٦- بعد إتمام (٤) دورات تدريبية بالمركز يمكن تنظيم دورات آخرى تخصصية مقسمة كالآتى:

- **دورات الخبراء :** وتتمثل فى دورتين وتهدف إلى تخريج خبراء رياضيين متخصصين .
- دورات الوسطاء : يكون محكم فرد يحكم بين طرفى المنازعة قبل إحالتها للدعوى التحكيمية

- **دورات المحكمين** : وتتمثل فى محكين الدعاوى التحكيمية .

٧- عقد ورش عمل تنمي قدرة المتدربين والمحكمين على وضع حلول للمنازعات الرياضية .

١٠- أن يكون المرجح أحد أعضاء الهيئات القضائية بما يثقل لجنة التحكيم العديد من الضمانات التحكيمية

١١- تقصير مدة التقاضى من ستة أشهر لتصبح (٦٠) يوماً من تاريخ تقديم طلب التسوية.

المراجع

١. إذياب المغربى ذياب على — دور التحكيم فى فض منازعات عقود الإستثمار ، رسالة لنيل درجة الماجستير فى الحقوق ، ٢٠٢١ ،ص ٢١٨

٢. أيمن سيد محمد عبدالرحمن — التعليق على قانون الرياضة ولوائحة فى ضوء الفقه والقضاء العادى والدستورى والإدارى والتحكيم الرياضى والقانون والقضاء المقارن مجلة التحكيم الرياضى ، ٢٠٢٠

٣. جابر جاد نصار — التحكيم فى العقود الإدارية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧، ص٥.

٤. جورجى شفيق سارى — التحكيم ومدى جواز اللجوئ إلية لفض المنازعات فى مجال الغقود الإدارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٢١ .

٥. طلعت محمد دويدار — ضمانات التقاضى فى خصومة التحكيم " دراسة مقارنة " فى التشريعات الدولية وأنظمة مراكز التحكيم والتشريعات الوطنية العربية وفقاً لأحدث التشريعات وأحكام القضاء ، ٢٠١٩ ، ص ٥٩

٦. على أمين يوسف — التحكيم فى العقود الإدارية ، رسالة لنيل درجة الدكتوراة فى الحقوق ، ٢٠١٣، ص٣٦٨

٧. قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية — المادة ٥٣

٨. قانون الرياضة — رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ المادة ٦٦ وما بعدها

٩. لائحة النظام الأساسى لمركز التسوية والتحكيم الرياضى — المواد ٣٨، ٩٢

١٠ مجلة التحكيم الرياضى — ص ١٢٨

١١ محمود نورى حسن محمد — دور التحكيم فى تسوية منازعات العقود الإدارية الدولية ، رسالة لنيل درجة الماجستير فى الحقوق ، ٢٠١٥ .

ملخص البحث

دور التحكيم الرياضى فى فض المنازعات الرياضية

تهدف الدراسة الي التعرف على دور التحكيم الرياضى فى فض المنازعات الرياضية استخدم الباحث المنهج التحليلى لمناسبتة لطبيعة الدراسة وأجريت الدراسة في الفترة الدعاوى التحكيمية فى مركز التسوية من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠ . وتكونت عينة الدراسة من ٣٤٥ من الدعاوى التحكيمية فى مركز التسوية والتحكيم الرياضي اعتمد الباحث فى جمع البيانات على مجلة التحكيم الرياضى الصادرة عن مركز التسوية قانون الرياضة رقم (٧١) لسنة٢٠١٧ ، ولائحة النظام الأساسى لمركز التسوية والتحكيم الرياضى ، ولائحة اللجنة الأولمبية المصرية ، بعض أحكام التحكيم وكانت أهم نتائج البحث اثبتت فاعلية مركز التسوية والتحكيم الرياضى فى الفصل فى دعاوى الدرجة الأولى ، تنوع الدعاوى التحكيمية المعروضة على مركز التسوية ما بين دعاوى متعلقة بعقود رعاية اللاعبين المحترفين ، عقود الدعاية والإعلان ، عقود التدريب بين المدربين والأندية.كما أوصى الباحث بضرورة تضمين قانون التحكيم بالعديد من القيود التى تحول دون تعيين محكمين من أقارب أو أصهار أطراف النزاع وذلك حتى الدرجة الرابعه وذلك من أجل تحقيق حيدة ونزاهة المحكمين

الكلمات المفتاحية : التحكيم الرياضى – فض المنازعات

Summary

The role of sports arbitration in resolving sports disputes

The study aims to identify the role of sports arbitration in resolving sports disputes. The researcher used the analytical approach due to its suitability to the nature of the study. The study was conducted in the period of arbitration claims in the Settlement Center from 2017 to 2020. The study sample consisted of 345 arbitration cases in the Sports Settlement and Arbitration Center. In collecting data, the researcher relied on the Sports Arbitration Journal issued by the Settlement Center, Sports Law No. (71) for the year 2017, the regulations of the statute of the Sports Settlement and Arbitration Center, and the regulations of the Egyptian Olympic Committee, some arbitration provisions The most important results of the research proved the effectiveness of the Sports Settlement and Arbitration Center in adjudicating first-degree cases, the diversity of arbitration cases presented to the Settlement Center between cases related to sponsorship contracts for professional players, advertising contracts, training contracts between coaches and clubs. The researcher also recommended the need to include the arbitration law With many restrictions that prevent the appointment of arbitrators from relatives or in-laws of the parties to the dispute, up to the fourth degree, in order to achieve the impartiality and integrity of the arbitrators

Keywords: sports arbitration − dispute resolution